أهمية الأرشيف البلدي لكتابة تاريخ الجزائر
-أرشيف بلدية سيدي بلعباس أنموذجا-

د/ زايدي عزالدين
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الجيلالي ليابس -سيدي بلعباس-

مقدمة:

يمثل "الأرشيف" كل الوثائق التي تنتج في وقت ما، أو من خلال نشاط ما، ينطلق منها أي باحث لترجمتها على أرض الواقع إلى حقائق،و هو يمثل أدلة رسمية لذاكرة الشعوب والأمم ولتراثها التاريخي وغالبا ما يتصف بالسرية والحساسية.ويشهد الأرشيف بشكل عام على وجود هذه الأمم والدول وهو شاهد أيضا على سيادتها وعمل مؤسساتها وعلى مكونات هويتها وذاتيتها.[1]

عندما استرجعت بلادنا سيادتها وجدت نفسها أمام واقع مرير لا يتجرعه إلا الناقمون على فرنسا وما فعلته طيلة 132 سنة بالعباد بالدرجة الأولى.خاصة فيما تعلق بقطاع الأرشيف، الذي كان الجزء الأكبر منه، إن لم نقل كله، في قبضة فرنسا، التي قامت بنقله إلى مدينة "أكس-أون-بروفانس Aix-en-Provence ما بين سنوات 1961-1962. وقد قدر هذا الأرشيف آنذاك بحوالي 200 ألف علبة Carton ou Boite أي ما يقارب 600 طن من الأرشيف المرتبط بالفترة الاستعمارية الفرنسية من سنة 1830 إلى سنة 1962، وأكثر من 1500 علبة أخرى من الوثائق تعود إلى فترة الوجود العثماني بالجزائر ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر الميلادي.[2]

لقد عملت الدولة الجزائرية على حفظ هذا الأرشيف من خلال إصدارها لقانون 88/09 والذي من خلاله تم تحديد الأطر القانونية "للأرشيف الوطني" وتحديد طرق وكيفية التعامل معه وحرية الوصول إليه، وحتى تحديد طبيعته أمام القانون.لهذا كله قد يجد الباحثون عندنا صعوبة كبيرة للوصول إلى هذا الأرشيف، وخاصة منهم الباحثين الجدد، الذين ليست لهم أية تجربة في هذا الميدان.

أما عن هذه الورقة العلمية فنسعى من وراءها إلى تشخيص الوضعية الحقيقية التي يوجد عليها الأرشيف الجزائري على مستوى البلديات، وبخاصة الأرشيف التاريخي الذي هو محور مداخلتنا هنا ومحاولة ربطه بأرشيف تاريخ الجزائر خلال الفترة المعاصرة.

أولا: مفاهيم أساسية حول الأرشيف عامة والأرشيف البلدي خاصة:

يرجع التعريف اللغوي لكلمة "أرشيف" إلى أنها كلمة يونانية الأصل وتعني "أرشيون" Archion بمعنى مكان إقامة القاضي أو بمعنى المكتب.

أما التعريف الاصطلاحي فهو متنوع ويشمل كل من التعريفات التالية:

-تعريف قاموس 'أكسفورد' Oxford: هو المكان الذي تحفظ فيه الوثائق العامة أو غيرها من الوثائق التاريخية الهامة.

-تعريف "جينكينسون " Jinkinson: الأرشيف عبارة عن وثائق تكون جزءا من المعاملات الرسمية والتي تحفظ للرجوع إليها بطريقة رسمية عند الحاجة لذلك.

-تعريف "لونقلوا" Langlois: الأرشيف هو الوثائق المختلفة التي تهم الدولة أو إحدى الهيئات أو أحد الأفراد.

-تعريف "شارل سامران" Charles Samaran: الأرشيف هو كل الوثائق والأوراق المكتوبة الناتجة عن نشاط فردي أو جماعي، بشرط أن تكون منظمة حتى يسهل الرجوع إليها عند الحاجة في البحث، وبشرط أن يكون قد أحسن حفظها في داخل منظومة واحدة.[3]

أما تعريف الوثيقة الأرشيفية، فهي كل ما يسجل بالحروف أو بالصور أو بالأشرطة الممغنطة، لكل عمل من الأعمال الرسمية للدولة.

فيما تعلق بدور هذا الأرشيف، فيمكن حصره في النقاط التالية:

-تحديد الرؤية المستقبلية بموضوعية على ضوء البيانات والمعلومات.

- يتيح مراجعة تحقق الأهداف المرحلية لكل مرحلة وبدقة.

- دعم المؤسسة بسبب توافر المعلومات وعدم تأثرها بغياب فرد أو مجموعة من الأفراد.

- الاستفادة من الخبرات السابقة وعدم إضاعتها.

- توفير الوقت والجهد للحصول على المعلومة في كل مرة نحتاج إليها.

- سهولة قيام الأفراد الجدد بأعمالهم بسبب توفر المعلومات والبيانات الخاصة بتلك الأعمال.

- هي رمز من رموز السيادة الوطنية.[4]

و يقوم بكل هذه الأعمال شخص يدعى: "الأرشيفي" وهو مسؤول على كل الأنشطة المترتبة على الأرشيف من؛ فرز وتنظيم وحفظ وصيانة وترتيب ووصف وكذا تقديم المراجع للباحثين وإفادتهم بكل المعلومات وشر الوثائق.[5]

و من أهم مصطلحات الأرشيف نجد: الأرشفة وإدارة الملفات والأرشيف الجاري والإطلاع على الوثائق والإقصاء والإيداع والبحث والدليل والفرز ومحضر الجرد الشامل والجرد الوثائقي والفهرسة والتكثيف والتصنيف..[6]

ينقسم الأرشيف، حسب نوع الملكية إلى قسمين رئيسيين هما: الأرشيف العام أو ما يعرف بالعمومي Archives public والأرشيف الخاص.Archives privé

-أما الأرشيف العام أو العمومي:

فهو ذلك الذي تصدره المؤسسات العمومية بمختلف أنواعها، سواء كانت حكومية أو وزارية أو للجماعات المحلية المختلفة من ولاية ودائرة وبلدية..و يتكون هذا النوع من الأرشيف، وفقا للقانون الجزائري، من كل الوثائق التاريخية والوثائق التي تصدرها (تنتجها أو تصنعها) مختلف الهيئات التابعة للدولة أو التي تنشط في المحيط الرسمي. ويكون هذا الأرشيف العمومي غير قابل للحجز أو التصرف فيه..

-بينما يتكون الأرشيف الخاص:

من الوثائق التي يحوز عليها الأشخاص أو العائلات أو المنظمات والمؤسسات الخاصة وهو بذلك ملكية خاصة لأفراد معينين..غير أن القانون الجزائري هنا، يجبر كل من يملك أو يحوز على وثائق خاصة أو قابلة لأن تكون لها أهمية دائمة وذات طابع تاريخي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، أن يصرح بها للهيئة أو المؤسسة الرسمية المكلفة بإدارة الأرشيف الوطني..

-فيما يتعلق بعمر الأرشيف:

فيمر بنفس مراحل الحياة من النشأة إلى مصيره النهائي الذي يكون إما بالزوال والانقراض أو بخضوعه لعملية حفظ نهائية.و قد نميز بين ثلاثة مراحل أساسية تمر بها "حياة الوثيقة": العمر الأول، العمر الثاني والعمر الثالث.

- **أرشيف العمر الأول:** ويسمى أيضا الأرشيف الحي أو الأرشيف الجاري أو أرشيف الجيل الأول.و يضم الوثائق الحديثة المنبثقة من مختلف الهيئات والمؤسسات التي لا زالت تستعمل هذه الوثائق.أما عن مدة الاحتفاظ بها فهي عادة تتراوح ما بين 4 و5 سنوات كأقصى حد. غير أن الملفات الإدارية للمستخدمين أو الموظفين فيمكن الاحتفاظ بها لدى المصالح المعينة لـ40 سنة.و هذا وفق المنشور الوزاري Arrêté Ministériel رقم 01 المؤرخ في 15/1990،09.
- **أرشيف العمر الثاني:** ويسمى أيضا الأرشيف الوسيط أو أرشيف الجيل الثاني.و لهذا النوع من الأرشيف أهمية بالغة لأنه يتألف من الوثائق المنتجة أو المستلمة أو المحفوظة من طرف مختلف الهيئات الوطنية التي تحتفظ بهذه الوثائق لمدة تفوق 05 سنوات. كما يمكن الاحتفاظ بهذا النوع من الأرشيف لمدة تتراوح ما بين 10 إلى 15 سنة وتوجيهه إلى مصلحة الأرشيف في المؤسسة.
- **أرشيف العمر الثالث:** ويطلق عليه اسم الأرشيف التاريخي أو أرشيف الجيل الثالث.و يتكون من الوثائق التي تعدى عمرها 15 سنة والتي لا تدخل في حسابات تسيير شؤون المصالح وبالتالي تدفع إلزاميا إلى مصالح الأرشيف الولائي أو الأرشيف الوطني.و تتميز هذه المرحلة بانتهاء القيمة الإدارية لبعض الوثائق بحيث تصبح عديمة القيمة، سواء كانت هذه الوثائق تاريخية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو علمية.. حيث تتم عملية حذفها وفقا للطرق المستعملة لعملية الحذف أو الإقصاء. وفي المقابل، تظهر وثائق أخرى ذات قيمة تاريخية حيث يتم الاحتفاظ بها بصفة نهائية في ظروف ملائمة تسهل من استخدامها في عملية معالجة علمية لهذه الوثائق، باعتبارها إرثا ثقافيا وذاكرة للأمة.. كما يعتبر "أرشيف تاريخي" في الجزائر، كل الوثائق المنتجة قبل سنة 1962 سواء تلك المتعلقة بالحقبة الاستعمارية الفرنسية أو الفترة العثمانية..

-كما تمثل البلدية الوعاء الأصلي والمبدئي لأي أرشيف كان، بصفتها المصدر الأول الذي تنطلق منه العملية الأرشيفية.و منها تعرض مختلف إجراءات الممارسة

الأرشيفية ليتم بعدها تقديم مختلف الموارد الأساسية لتسيير الأرشيف، من موارد معلوماتية وموارد مالية وموارد بشرية وموارد مادية، تضاف إليها جملة القوانين والتشريعات التي تضبط وتسير الأرشيف حتى يتم تكييف العملية برمتها مع متطلبات العصر ومدى تطبيقها على أرض الواقع.(7)

ثالثا: أهمية الأرشيف البلدي في دراسة تاريخ الجزائر:

يحتوي الأرشيف البلدي على مجموعة كبيرة من المساهمات اليومية باعتباره كما سبق الذكر، المصدر الأساسي لعملية تكوين وتشكل الأرشيف بشكل عام. فنجد فيه الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإصلاحي الديني وحتى الثقافي من خلال ميلاد النوادي والجمعيات الثقافية والدينية.و هنا علينا احترام الأرصدة التي تعتبر أساس التميز في عملية الأرشفة.بحيث توضع الوثائق التي كانت مجمعة في علب أو رزم وتصبح بذلك عبارة عن ملفات متعلقة بموضوع أو مجموعة مواضيع مختلفة.

يعتبر الأرشيف المتواجد على مستوى البلديات والذي صدر قبل الاستقلال غير معني بالتقسيم الولائي الحالي.

إذ ما تبقى من الوثائق التي نجت من عملية الترحال نحو فرنسا أو من الضياع، كان ناجما من المؤسسات الاستعمارية التي لم يبقى لها وجود اليوم في صورة: العمالات Départementsو منشأتها والدوائر Arrondissements والبلديات المختلطة Communes mixtesو مكاتب الشؤون الأهلية SASو الشركات التجارية والفلاحية SIP- SAR والصناعية والمنجمية وباقي الممتلكات الفرنسية الأخرى..

1- الجانب السياسي:

قد تفتقر مصالح الأرشيف في البلديات الجزائرية لهذا النوع من الأرشيف لأنه يمس النشاطات الوطنية بمختلف تياراتها ورجالاتها التي كانت المدن مسرحا لها: من أحزاب وجمعيات وملفات رجال السياسة وانتخابات بلدية واجتماعات حزبية وعمالية وإضرابات وتقارير أمنية فرنسية، بالدرجة الأولى،و أيضا وثائق متعلقة بالمعاهدات والاتفاقات المبرمة بين الدول..(8) وبالتالي فهي موجودة بشكل ملفت للانتباه في أرشيف الولايات لمدن مثل: وهران وقسنطينة والجزائر.

غير أنه يمكن العثور على أرشيف إداري هام على مستوى البلديات ونخص هنا البلديات التي سهلت مهام الباحثين من أمثال بلدية "عين تموشنت" و"سفيزف" (مرسي لاكومب سابقا) ووهران (بدرجة أقل) ربما كون مدينة وهران تتوفر على أرشيف ولائي هام مفتوح أمام الباحثين.

2- الجانب الاجتماعي:

يشتمل الأرشيف الاجتماعي في دراسة تاريخية متنوعة على أسس واضحة المعالم تتمثل في الاعتماد على "أنماط الحياة اليومية" من دراسة ديمغرافية للمجتمع (أي الجانب البشري وعدد المواليد والوفيات) إلى جانب العناصر المشكلة لهذا المجتمع (أي التركيبة السكانية) إلى التركيبة العائلية..

كما أن هذا النوع من الدراسات عادة ما يصطدم بقلة الإحصاءات الرسمية التي تحد من عزيمة الباحثين، خاصة في فترات تاريخية معينة أين غلبت عليها الكتابات الغربية، بالدرجة الأولى، وكانت صادرة في الغالب من أشخاص رحالة ومغامرين أو من رجال دين مبشرين أو جواسيس، طلب منهم تقديم تقارير معينة عن هذه البلاد أو تلك. والأمر الذي ساعد هؤلاء هو عزوف المصادر الإسلامية العربية عن ذكر تقديراتها، باستثناء مصدر 'حسن الوزان' الذي يعود إلى القرن السادس عشر.[9] والحاصل هنا أن جل هذه التقديرات (الكتابات) تنقص فيها الدقة مما دفع بعدد كبير من الباحثين القول بعدم الاعتماد عليها.[10] غير أنه مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، بدأ الباحثون يتوجهون إلى الاعتماد على دفاتر المخلفات (Registres) لما توفره من إحصاءات كما ودقة معا.[11]

3- الجانب الاقتصادي:

و يشمل كل الأرشيف ذو الصلة بالنشاطات المتداولة داخل تراب البلدية سواء كان ذا طابع زراعي أو صناعي أو حرفي، وعادة ما نجده محفوظ في سجلات البلدية أو في المفوضيات الاقتصادي أو المالية Délégations Financières.و هو يساعد الباحثين في عملية إنجاز الجداول ويعطي أرقام هامة حول عمليات الزرع والحصاد (أي كمية الإنتاج) كما يعطينا صورة واضحة عن المنشآت الصناعية التي يتوفر عليها الإقليم وعن طبيعة الحرف وعدد الحرفيين الذين يمارسون النشاطات الحرفية المتنوعة، بالإضافة إلى نشاطات المنتخبين في البلدية، سواء

كانوا فرنسيين أو من الجزائريين المسلمين، والذين هم أعضاء في مختلف المفوضيات أو أعضاء في المجلس البلدي.

رابعا: الأرشيف البلدي لسيدي بلعباس –أنموذجا-[12]

و هذا ما اعترض طريقنا في هذه المهمة لإنجاز تقرير بسيط حول الأرشيف، حيث استدعى الأمر تدخل سلطات بلدية سيدي بلعباس للوصول إلى جزء من أرشيف المدينة في الحقبة الاستعمارية.

وعليه، ففي اليوم السابع عشر من شهر أفريل لسنة ألفين وستة، على الساعة التاسعة صباحا، توجهنا إلى "مصلحة الأرشيف" التابعة لبلدية سيدي بلعباس والكائنة في مقر البلدية الجديدة لحي سيدي ياسين -لابريمر- La Bremer، وذلك لإلقاء نظرة على حالة هذا الأرشيف، آملين أن تتوج هذه المجهودات بنتائج إيجابية فيما يتعلق "بالأرشيف التاريخي".

و لكن للأسف الشديد لم نعثر على هذا النوع من الوثائق، بل وجدنا وثائق أرشيفية أخرى تتعلق بالوضعية العلمة لعمال بلدية سيدي بلعباس من سنة 1920 إلى يومنا هذا.

و قبل ذلك فقد تم اصطحابنا إلى هذه المصلحة من طرف نائب رئيس بلدية سيدي بلعباس السيد: خضراوي، والذي بدوره وضعنا في أيدي أمينة متمثلة في موظفي البلدية وهم على التوالي:

- السيدة: بوسماحة فاطمة
- السيد بورومي عباس

و الذين قدموا لنا يد المساعدة وأتاحوا لنا كل التسهيلات للإطلاع على أرشيف ما قبل الاستقلال. وقد فتحوا لنا أبواب القاعة المخصصة لهذا الأرشيف والتي وجدناها منظمة تنظيما جيدا، لا يعكس الطابع "التطوعي" "Bénévolat" للذين سهروا على تنظيم هذه القاعة وضبط حالة هذا الأرشيف والذي يعود إلى أكثر من 86 سنة.

I- نظرة علمة حول الأرشيف البلدي لسيدي بلعباس

لقد وجدنا الأرشيف مصفا ومبوبا و مرتبا في علب أرشيفية وموضوع فوق رفوف حديدية و مرقما بأحرف لاتينية وأرقام تدل على طابع الأرشيف والسنة والشهر وحتى الفترة التي يمتد فيها هذا الأرشيف.

كما وجدنا داخل العلب الأرشيفية "سجلات" "Registres " متعلقة بـ:

- قرارات التسمية لعمال بلدية سيدي بلعباس
- بطاقات للمحاسبة
- بطاقات للأجرة الشهرية
- سجل العقوبات: الطرد والاستقالات.

و بعدها قمنا بعملية تفحص هذا الأرشيف على الطريقة التالية:

1- سجل قرارات التسمية لعمال بلدية سيدي بلعباس:

بعد دخولنا القاعة تفحصنا الرفوف الحديدية ووجدنا عليها العلب المتعلقة بسجلات قرارات التسمية للفترة الممتدة من 1920 إلى غاية 1962.

و كان عدد العلب أثني عشر علبة أرشيفية (12 boites d'archives) مصفة على النحو التالي:

الفترة من..... إلى.....	الفترة من..... إلى.....	الفترة من..... إلى.....
من 1920 إلى 1928	من 1950 إلى 1953	من 1957 إلى 1959
من 1928 إلى 1935	من 1953 إلى 1954	من 1959 إلى 1960
من 1935 إلى 1947	من 1954 إلى 1956	من 1960 إلى 1961
من 1947 إلى 1950	من 1956 إلى 1957	من 1961 إلى 1962

ثم قمنا بفتح العلبة الأولى من سنة 1920 إلى 1928 وبالتحديد من 09 أفريل 1920 إلى غاية 19 ماي 1928، فوجدنا بداخلها السجل الذي كان يحمل الإشارات التالية: سجل مطبعة ووراقة إيدوار رويدو Edouard Roidot، شارع برودان ونهج لوبي- سيدي بلعباس Rue Prudon et Avenue Loubet Sidi Bel Abbes، سجل قرارات الموظفين Registre Arrêté du Personnel.

و قد تمكنا من أخذ نسخ من هذا السجل وزعت على كل المجموعة، وكل نسخة تحمل اسم مخالف للأخر (انظر وثيقة رقم 367/366).

2- سجل للأجرة الشهرية:

قد عثرنا في هذا السجل على قرارات رفع الأجور لعدد كبير من الموظفين في البلدية وذلك بتاريخ 31 جانفي 1923 . للإشارة فإن العينة التي بين أيدينا والمرفقة (انظر الوثيقة رقم 3973)، تظهر لنا بوضوح أن كل الأسماء (ثمانية) المدرجة في هذه الوثيقة فرنسية، ولا يوجد أي جزائري من ضمنها، ومنه نستنتج التمييز الذي كان سائدا بين المواطنين الفرنسيين والرعايا أو الأهالي كما كان يحلو للإدارة الاستعمارية تسمية الجزائريين

3- سجل العقوبات: الطرد والتوقيف المؤقت:

في هذا السجل وجدنا عينة من العقوبات التي كانت تطبق ضد العمال الجزائريين وهذا في الفترة الممتدة من 1952 إلى 1958.

و أهم ما لفت انتباهنا في هذا السجل هو وجود أسماء عدد هائل من الجزائريين الذين تعرضوا لمثل هذه العقوبات بمختلف أشكالها، سواء كانت طردا أو توقيفا. واستطعنا تحديد عينة من هذه العقوبات على النحو التالي:

1.3- قرارات التوقيف المؤقت:

هذه قائمة اسمية كلها من الجزائريين في السجل الذي يمتد من 06 أوت 1952 إلى 20 فبراير 1958، وهذه عينة من الأسماء برقم التسجيل:

الرقم	الاسم واللقب	طبيعة القرار	ملاحظة
270	بن دلة محمد	تم توقيفهم كلهم في نفس اليوم أي في 28 جانفي 1957	عزام شعبان أصبح ضابطا عاما للحالة المدنية في بلدية سيدي بلعباس بعد الاستقلال.
271	بوزفران محمد		
272	عطار محمد		
273	لاريك قويدر		
274	عزام شعبان		
275	عبد الدايم محمد		
276	بدجاري الجيلالي		
277	بن نعوم عبد القادر		

ملاحظة:

إذا لم تحدد أسباب توقيفهم، في العينة التي درسناها، فيمكننا أن نفترض أن هذا التوقيف جاء إثر إضراب الثمانية أيام الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني في 26 جانفي1957 والذي شل النشاط العام في المدينة.فجاء رد الفعل للإدارة الاستعمارية عنيفا طبقت فيه القوة البوليسية ضد كل المضربين، سواء كانوا عمال أو تجار أو حرفيين وحتى الإداريين منهم لم يسلموا من تعسفات الإدارة الاستعمارية. فجاءت قرارات الطرد لتكرس المعاملة الوحشية للسلطات الاستعمارية الفرنسية ضد الجزائريين.

2.3- قرارات الطرد:

ما لفت انتباهنا في هذا السجل، أيضا، هو وجود وثائق طرد متعلقة بالعمال الجزائريين فقط. فأخذنا منها نموذجا لقرار يحمل رقم 27 يخص العامل الجزائري الذي يدعى: "تقرارة بغداد" "Tagrara Baghdad "، عامل يومي في مصلحة الطرقات و الذي تعددت مخالفاته فتم توقيفه كما جاء في الوثيقة الأصلية، للأسباب التالية:

- رفضه الالتحاق بمنصبه الجديد في حظيرة السيارات
- شتم وسب المسؤولين المباشرين

و بطلب من الأمين العام للبلدية تم طرده ابتداء من 10 أكتوبر 1954. وقد تمكنا من نقل الوثيقة حرفيا باللغة الفرنسية و ذلك لتعذر نقل السجل خارج البلدية لتصوير ولو وثيقة منه.

كما عثرنا على مجموعة أخرى من العمال الجزائريين طردوا لأسباب شتى نذكر منهم:

- زيري جلول: رقم القرار 125 مؤرخ في 1955/09/08
- عزوقاب محمد: رقم القرار 187 مؤرخ في 1956/04/24

و هذا الأخير كان يعمل حارسا في المخيم الصيفي الكائن ببلدية "تسالة"و الذي أصبح اليوم عبارة عن "سوناتوريوم" Sonaturium مخصص لأصحاب الأمراض الصدرية.

3.3- الاستقالات:

ما يلاحظ على سجل الاستقالات، أنها كانت خاصة بالفرنسيين بالدرجة الأولى، وحتى الأسباب كانت واضحة والوثيقة الأصلية تستند لقوانين إدارية واضحة منها: قانون 05 أفريل 1884 وقانون 28 أفريل 1952، وكانت غالبا ما تأتي بطلب من هؤلاء الفرنسيين ونذكر على سبيل المثال:

- قرار استقالة رقم 231 للسيدة "مساس ماريا أرملة سردان" " MESAS Maria Veuve CERDAN"، بتاريخ 09 أكتوبر 1956.

4- بطاقات المحاسبة:

لقد كشفت لنا هذه البطاقات على بعض الحقائق منها ما هو مرتبط بعدد ساعات العمل والأجرة التي كانت تتقاضى من طرف العمال، وكانت تحمل البيانات التالية:

* الفصل 17
* المادة رقم 02
* السنة 1952
* رقم التسجيل

و أخذنا عينة لبطاقة تحمل اسم: أنطوان أبينوزا EPINOZA Antoine، مهنته بستاني، مدة العمل من 1952 إلى 1962. وكانت تحسب لهم الأجرة بالساعة – أي احتساب الساعات المعمولة فعلا- بالإضافة إلى الأجرة المتقاضية والمنح العائلية. كما يبصم على ملاحظة في نهاية البطاقة كدليل إطلاع على هذه البطاقات.

خاتمة:

بعد إطلاعنا على عينة - ولو صغيرة- من الأرشيف الذي كان موجود في مصلحة البلدية لمدينة سيدي بلعباس، و بالرغم من أن هذا الأرشيف إداري محض،إلاأنه يمكننا أن نقول بأن من خلال هذا النوع من الأرشيف، نستطيع أن ندرك حقائق تاريخية لا يستهان بها في كتابتنا لتاريخ أي منطقة من مناطق البلاد. لأن هذا الأرشيف في الأصل يعطينا صورة واضحة عن الممارسات أللأخلاقية واللاحضارية للإدارة الفرنسية تجاه الشعب الجزائري بأكمله. وأن معظم القرارات الإدارية التي

كانت تتخذ ضد العمال الجزائريين، كانت لها صلة بما كان يجري على أرض الواقع من أحداث و مواقف هزت أركان هذه الدولة الكبيرة وإدارتها.

و في الأخير، يمكننا أن نقول بأن هناك مادة خام وكما هائلا من الأرشيف البلدي علينا استغلاله إذا أردنا أن نكشف حقائق أخرى حول طبيعة الاستعمار وما قام به في الجزائر خلال أكثر من قرن وثلاثون سنة من الوجود خاصة إذا سمح للأساتذة الجامعيين الباحثين في التاريخ من استغلال هذا الأرشيف البلدي وأخص بالذكر هنا، أرشيف مدينة سيدي بلعباس الذي هو ثري وغني بالمعلومات قد تساهم في كتابة التاريخ المحلي والحفاظ على هذا الكنز الذي هو بمثابة ذاكرة الأمة بين ماضيها وحاضرها ومستقبلها

الهوامش والإحالات

1- بجاجة عبد الكريم، منهجية لوضع سياسة وطنية لإدارة الأرشيف: التجربة الجزائرية،منتديات اليسير للمكتبات وتقنية المعلومات.

مدير عام سابق للأرشيف الوطني الجزائري وهو اليوم خبير فني بمركز الوثائق والبحوث- أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة.

2-المرجع نفسه.

3- علي ميلاد سلوى، الأرشيف ماهيته وإدارته، دار الثقافة والنشر، القاهرة، 1976، ص ص 3-4.

4- مجلة الجملة، عدد ديسمبر 2005، ص 15.

5- في هذا الباب ينظر إلى كل من:

- علي ميلاد سلوى، قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف، دار الثقافة والنشر، القاهرة، 1982، ص 9.

- سهام كريكة، التنظيم والمعالجة الفنية للوثائق والوصف الأرشيفي في الأرشيف الوطني، مجلة المكتبات والمعلومات،م2، ع1، 2003، ص 57.

6- ينظر في هذا الموضوع إلى كل من:

- علي ميلاد سلوى، قاموس مصطلحات الوثائق و.، مرجع سابق..، ص 9.

- جمال إبراهيم الخولي، فهرسة الوثائق الأرشيفية، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، 2000، ص 3.

7- ماطي عائشة، الأرشيف البلدي في الجزائر: دراسة ميدانية لبلديات ولاية الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، الجزائر، 2013. (229 ص- رمز: م 09. 026 ماط).

8- واضح محمد، الخطوات العلمية لمعالجة الأرشيف، مذكرة تحرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف، 2011، ص 5.

9- Léon Jean (L'Africain). Cosmographia de Affrica. publié à Venise en 1930 sous le titre: Description de l'Afrique. nouvelle éditions. Paris. traduite de l'Italien par Alexis Epaulard... 1956.

10- Raymond André. Grandes villes arabes à l'époque ottomane. Sindbad éditions. Paris. 1986. p 60.

11- Pascual J.P. Les inventaires après décès. une source pour l'histoire économique...(Cité par Ghattas Aicha. in revue Insaniyat...)

12-اعتمدنا في هذا الجزء من البحث على وثيقة سمح لنا بتصويرها من الأرشيف البلدي لسيدي بلعباس وتحمل المواصفات التالية:

- Archives Communales. République Française. Algérie. département d'Oran. ville de Sidi Bel Abbés .Arrêté N° 3973.

من أجل بناء النموذج محل الدراسة والذي يتعلق بأرشيف مدينة سيدي بلعباس.